خطوات الإمارات نحو سوريا لم تأت من فراغ

الحبيب الأسود
كاتب تونسي

الزيارة التي أداها وزير خارجية الإمارات الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان إلى دمشق لم تأت من فراغ، وإنما من سياق شامل شهد الكثير من المبادرات والمواقف اللافتة خلال السنوات الماضية. ففي السابع والعشرين من ديسمبر 2018 أعادت دولة الإمارات العربية المتحدة فتح سفارتها في دمشق، وفي السابع والعشرين من مارس 2020، وبينما كانت سوريا تواجه نذر الانتشار الواسع لجائحة كورونا بحث ولي عهد أبوظبي الشيخ محمد بن زايد آل نهيان في اتصال هاتفي مع الرئيس بشار الأسد سبل التصدي لتلك الأزمة، وأكد دعم بلاده للشعب السوري في هذه الظروف الاستثنائية، مشيرا إلى أن "التضامن الإنساني في أوقات المحن يسمو فوق كل اعتبار"، ومؤكدا أن "سوريا لن تبقى وحدها في هذه الظروف الحرجة".

وفي العشرين من أكتوبر 2021 تلقى ولي عهد أبوظبي اتصالا هاتفيا من الرئيس السوري بحثا خلاله الأوضاع في سوريا والشرق الأوسط و"علاقات البلدين الشقيقين وسبل تعزيز التعاون المشترك في مختلف المجالات لما فيه مصالحهما المتبادلة" وفق البيان الرسمي الإماراتي.

قبل ذلك بأيام قليلة، قالت وزارة الاقتصاد الإماراتية إن الإمارات وسوريا اتفقتا على خطط لتعزيز التعاون الاقتصادي واستكشاف قطاعات جديدة.

نظرة بسيطة على مستوى التعاون بين البلدين تكفي لفهم طبيعة العلاقات الوطيدة والعريقة بينها، وهي علاقات تتخذ أبعادا اجتماعية وحضارية وثقافية مهمة إلى جانب البعد الاقتصادي، ولديها جذور ضاربة في التاريخ وممتدة من خلال جسور الجغرافيا، وحتى مرتبطة بالعاطفة القومية والإنسانية. كل من قضى فترة من الزمن في الإمارات لا بد أن يلاحظ الحضور القوي للسوريين هناك، والاحترام الكبير الذي يحظون به في الدولة الخليجية المحبة للشام وأهلها. ورغم كل الظروف التي مرت بها سوريا خلال السنوات العشر الماضية لم تنقطع جسور التواصل بينها وبين الإمارات التي كانت تراقب عن قرب كل التحولات الجارية في المنطقة منذ أوائل العام 2011 في ظل ما يسمى بثورات الربيع العربي، وإذا كانت أبوظبي مرتبطة بالتزامات إقليمية ودولية تفرض عليها بعض المواقف المعلنة، إلا أنها لم تكن من تلك الأطراف المندفعة لصب الزيت على النار في الداخل السوري من خلال تمويل وتسليح وتبنّي الجماعات الإرهابية، وتحويل دمار سوريا وتخريبها إلى مشروع ارتزاق عابر للحدود، فالقراءة الإماراتية كانت منذ البداية واضحة في رؤيتها للواقع: هي مع الدول الوطنية مهما كان الخلاف السياسي قائما معها، وضد فوضى ميليشيات الإسلام السياسي بشقيه السنّي والشيعي، وتدرك أن أي دعم لتلك الميليشيات إنما هو تآمر مباشر ومعلن على الأمن القومي العربي، وخدمة مجانية للمشاريع التوسعية للقوى الإقليمية المتنافسة على بسط نفوذها على المنطقة العربية.

> **الثابت والمؤكد أن الإمارات لم تنتظر ضوءا أخضر من أي كان للسير خطوات جديدة في اتجاه دمشق فالسنوات الماضية كانت كافية لتجعلها تحدد مساراتها السياسية والدبلوماسية برؤية مستقلة تماما**

وإلى حد الآن تعد الإمارات أهم الشركاء التجاريين لسوريا على المستوى العالمي، وتحتل المرتبة الأولى عربيا والثالثة عالميا، إذ تستحوذ على ما يتجاوز 14 في المئة من تجارة سوريا الخارجية.

وقد بلغ حجم التجارة غير النفطية بين البلدين مليار درهم (272 مليون دولار) في النصف الأول من 2021، في حين بلغ خلال العام الماضي 2020 نحو 2.6 مليار درهم، كما تجاوزت قيمة الاستثمار السوري المباشر في الإمارات 1.5 مليار درهم (408 ملايين دولار) بنهاية 2019.

هذه الأرقام وغيرها تشير إلى أن العلاقات لم تنقطع يوما بين البلدين، كما أن الرحلات الجوية استمرت على نشاطها، وكذلك تحويلات الجالية السورية التي مثلت أحد أهم موارد العملة الصعبة لميزانية الدولة، فقد كانت الإمارات الرئة الفعلية التي يتنفس منها السوريون من خارج بلادهم ولاسيما في محيطهم العربي.

وجاءت زيارة الشيخ عبدالله بن زايد إلى دمشق الثلاثاء الماضي لتتناول "العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين وتطوير التعاون الثنائي في مختلف المجالات" وفق وكالة الأنباء السورية التي نقلت عن الرئيس بشار الأسد تأكيده على العلاقات الأخوية الوثيقة بين سوريا والإمارات، وأنه "نوّه بالمواقف الموضوعية والصائبة التي تتخذها الإمارات".

وزير الخارجية الإماراتي أكد "دعم الإمارات لجهود الاستقرار في سوريا"، معتبرا أنه "حصل فيها أثر على كل الدول العربية"، وهذا الأمر يدركه كل من ينظر إلى الواقع من خارج الأحكام الأيديولوجية والسياسية أو الحسابات المصلحية، حيث أن العرب وكعادتهم فشلوا في الامتحان السوري، كما فشلوا قبله في الامتحان العراقي، وفي امتحاني ليبيا واليمن، وذلك بسبب تشنج المواقف والتحرك من منطلق المشاعر والشعارات والحسابات الضيقة، وفقدانهم للرؤية الاستشرافية والوعي الاستراتيجي بالأحداث وما قد ينجم عنها من نتائج مدمّرة من شأنها أن تعيد تشكيل خارطة الأولويات بشكل عبثي.

كانت الإمارات سبّاقة، ومنذ عهد الراحل الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، في تبني مبدأ الاحتواء، كانت دائما ضد الحروب والمواجهات والمؤامرات والتدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهي بالطبع ضد العنف بكل أشكاله، ومن ذلك العنف السياسي، وضد صراع الأيديولوجيات ومنها أيديولوجيا الإسلام السياسي ومشاريع الإخوان الساعين إلى السيطرة على المنطقة بإطاحة مفهوم الدولة الوطنية ومؤسساتها، ولذلك اعتبر البعض أن الإمارات تمثل الثورة المضادة، أو أنها تدعم الدكتاتوريات، بينما هي تقف ضد مشروع الفوضى الذي تم التخطيط له في الغرف المظلمة ونفذه رعاة التغيير العنيف عبر استباحة الأوطان وسفك دماء الشعوب من أجل التمكين للإسلاميين.

ربما اعتبرت بعض الدول العربية التحالف السوري مع إيران خطرا على الأمن القومي، وهذا أمر قد يستمر الجدل حوله طويلا بسبب خلفياته التاريخية والأيديولوجية والسياسية، ولكن المؤكد أن قدرة النظام السوري على الصمود في وجه العواصف التي مرت به خلال السنوات الماضية لا تقل أهمية عن ثورة الثلاثين من يونيو المصرية ضد حكم المرشد في التصدي لمشروع جماعة الإخوان والجماعات الإرهابية، فقد كان حكم الشام مشروعا ملحّا للإسلام السياسي في كامل البلاد العربية والإسلامية بما فيها منطقة الخليج العربي، وكان الترويج له يدور في المساجد والمجالس والمنتديات على أنه المنطلق الأساسي لإعادة تكريس مشروع الخلافة بدءا من دمشق، ولو نجح هذا المشروع لذهبت العاصفة بعيدا في شتى الاتجاهات.

تراهن الإمارات على أن يعي العرب ضرورة استعادة سوريا لموقعها في قلب أمتها العربية، وأن يتخلى بعضهم عن العناد كآلية بدائية لتصفية الحسابات، وعن الرهانات التي تجاوزها الزمان، بل يمكن القول إن الإمارات فسحت المجال أمام بقية دول الخليج ولاسيما المملكة العربية السعودية لإعادة تطبيق تجربتها الاحتوائية الناجحة في العراق على النموذج السوري، وللوقوف مع عروبة سوريا كما كان الوقوف مع عروبة العراق في وجه أطماع الجارين الفارسي والتركي.

وما تدافع عنه الإمارات هو أن سوريا دولة مركزية ولا يمكن تهميشها، كما لا يمكن السماح بالتخلي عنها، فالسياسة كالطبيعة تأبى الفراغ، والفراغ في سوريا إن لم يملأه العرب، سيأتي آخرون ويملأونه وهم كثر يتحركون برّا وبحرا وجوّا، ويطمحون إلى تقاسم سوريا كغنيمة حرب في آخر المطاف، وليس من مصلحة العرب التخلي عن شامهم لأي كان سواء كان روسيًا أو تركيًا أو إيرانيًا أو أميركيًا أو غيرهم.

والثابت والمؤكد أن الإمارات لم تنتظر ضوءا أخضر من أي كان للسير خطوات جديدة في اتجاه دمشق، فالسنوات الماضية كانت كافية لتجعلها تحدد مساراتها السياسية والدبلوماسية برؤية مستقلة تماما من خلال سعيها لضمان التوازن في علاقاتها الخارجية ولتنفيذ قناعاتها المبدئية في التعامل مع الأحداث المؤثرة والملفات الشائكة إقليميا ودوليا، وكذلك من خلال عدم ربط قراراتها بأي طرف كان، وخاصة بعد أن أثبتت واشنطن بالذات والدول الغربية جهلا كبيرا بالمنطقة العربية وفشلا ذريعا في التعامل مع ملفاتها وتذبذبا في اتخاذ القرارات المناسبة.

في أواخر مارس القادم ستنعقد القمة العربية بالعاصمة الجزائر، وهناك مساع لأن يكون من أولوياتها إعادة سوريا إلى بيت العرب الذي كانت من إحدى دوله المؤسسة في العام 1945، وقد تكون زيارة الشيخ عبدالله بن زايد إلى دمشق مناسبة لتوجيه رسائل في اتجاهات عدة ومنها دول الخليج العربي التي لا يزال بعضها رافضا لعودة سوريا إلى حاضنتها القومية.

إعادة كتابة الدستور السوري فشلت.. حان الوقت للخطة (ب)

فيصل اليافعي
كاتب ومحلل سياسي

لم يكن مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى سوريا بحاجة إلى الوقوف أمام الصحافيين مؤخرا ليصف الجولة الأخيرة من المفاوضات حول دستور سوري جديد بأنها "خيبة أمل كبيرة" بعد خمسة أشهر فقط من فوز بشار الأسد في الانتخابات.

أصبحت العملية مجرد مزايدات استمرت لسنوات اجتمع فيها ممثلون عن النظام والمعارضة والمجتمع المدني بشكل متقطع ودون جدوى. وقال مبعوث الأمم المتحدة غير بيدرسون يوم الجمعة الماضي "نفتقر إلى الفهم المناسب لكيفية دفع هذه العملية إلى الأمام".

لكن ما تقدم هو خطط النظام السوري لكسب الحرب الأهلية. حان الآن الوقت للاعتراف بأن المحادثات الدستورية لم تنجح ويجب إلغاؤها مع سيطرة النظام على الدولة بأكملها تقريبا ودون إمكانية حقيقية لتغيير النظام أو حتى الإصلاح. لقد حان وقت الخطة (ب).

وبينما تواصلت عملية جنيف ومندوبوها بشكل متقطع، حارب الأسد المدعوم من روسيا بلا هوادة. وكان الغرض الأساسي من إعادة كتابة الدستور (وفقا لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2254 الذي يشكل أساس المحادثات) هو تمهيد الطريق لإجراء انتخابات حرة ونزيهة بموجب الدستور. وكان ذلك منطقيا في 2015 عند تمرير القرار لأن الأسد كان قد فاز للتو في انتخابات العام السابق وبدا أنه قد يوافق على تعديل الدستور في المستقبل لإنهاء القتال.

لكن الكثير قد تغير منذ ذلك الحين، لاسيما تدخل روسيا. وبعد أن فاز الأسد في انتخابات أخرى وسيطر على البلاد، لا يوجد احتمال أن يقبل النظام أي تعديلات دستورية. فهل تنوي الأمم المتحدة الاستمرار في الحديث حتى الانتخابات القادمة في عام 2028؟ إن كل ما تفعله المحادثات الآن هو توفير غطاء للنظام ليدعي أنه يشارك بجدية في المفاوضات، لذلك يجب تجريده من هذا.

كما ينبغي منح نفس الوفود صلاحيات محددة بشكل أكثر إحكاما لإجراء المفاوضات، مع التركيز بشكل خاص على السجناء السياسيين، والحفاظ على الحقوق والحماية للاجئين العائدين وحول وضع إدلب (المحافظة الوحيدة الخارجة عن سيطرة النظام).

ويمكن أن تحدث هذه المجالات السياسية الثلاثة، إن كان النظام على استعداد لقبول إصلاح محدود، فرقا كبيرا للسوريين داخل البلاد من خلال تقديم معلومات حول مكان احتجاز أفراد أسرهم، ومساعدة هؤلاء اللاجئين الذين يبحثون عن طريق العودة إلى الوطن لكنهم يخشون اعتقالات النظام التعسفية.

وسيقول المنتقدون إن إلغاء المحادثات الدستورية يعني في الواقع قبول انتصار النظام ويخفف الضغط من أجل تغييره. لكن هذا الضغط تلاشى، وليس بسبب مكاسب جيوش الأسد فقط. فربما يكون النهج الأقصى للمفاوضات قد نجح عندما بدا كما لو أن الولايات المتحدة قد تظل منخرطة في العملية.

لكن منذ أبريل أشارت إدارة بايدن إلى أنها ستتعامل مع سلاحها القانوني الرئيسي، قانون قيصر، بشكل مختلف تماما عن عهد ترامب. ويسمح قانون 2019 لواشنطن بفرض عقوبات شديدة على أولئك الذين يعملون مع نظام الأسد. واستخدمت إدارة ترامب قانون قيصر عدة مرات، لكنه لم يعتمد منذ تولي إدارة بايدن الحكم.

وسمح هذا للحلفاء العرب بالبدء في صياغة سياستهم الخاصة بشأن سوريا، مع الفهم الضمني بأن الولايات المتحدة ستغض الطرف.

أطلق على المكالمة الهاتفية في بداية أكتوبر بين العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني والرئيس بشار الأسد (الأولى منذ 10 سنوات) بداية عودة الأسد إلى الساحة العربية.

لكن في الواقع كانت إعادة فتح الحدود بين البلدين في أبريل بمثابة اختبار تجريبي لمعرفة ما إذا كانت الشركات الأردنية ستخاطر بالعقوبات الأميركية بسبب تعاملها مع سوريا.

وفي سبتمبر، قبل أيام من المكالمة الهاتفية بين الملك عبدالله الثاني وبشار الأسد، أعيد فتح الحدود بالكامل. وجاء ذلك إثر تجربة أخرى من حليف عربي آخر للولايات المتحدة، حيث وافقت مصر على تصدير الغاز الطبيعي إلى لبنان عبر سوريا.

ومن الواضح أن جو بايدن اتخذ نهج "لا أرى شرا" في سوريا، مما سمح للحلفاء العرب بالسير في طريق إعادة العلاقات. وهذه هي النتيجة الحتمية لتركيز بايدن على القضايا المحلية أو ما يسمى بسياسة "إعادة البناء" التي تعطي الأولوية للقضايا الاقتصادية على النزاعات السياسية البعيدة.

كما اختارت الأمم المتحدة والحكومات الغربية دفن رؤوسها في الرمال ومواصلة المفاوضات غير الهادفة والوقوف مكتوفة الأيدي بينما يتغير العالم من حولها.

ولا يوجد مغزى من التظاهر بإمكانية إجبار النظام على قبول دستور جديد أو أن يشعر بالقلق من الإدانة الخارجية لانتخاباته غير الحرة وغير النزيهة. فلن يكون هناك انتقال من نظام الأسد ولن يكون هناك دستور جديد. ربما كانت تلك نتيجة معقولة عام 2015، وإن كانت صعبة. لكن هذا مجرد خيال في عام 2021.

لكن نجاحات سياسية حقيقية يمكن تحقيقها، وهي تلك التي يمكن أن تعيد مئات الآلاف (وربما أكثر) من السوريين من مخيمات اللاجئين إلى منازلهم، حيث يمكن أن تقدم أنواع التنازلات غير الكاملة التي يصعب تبريرها مساهمات حقيقية في حياة الملايين. ومن شأن الخطة (ب) أن تأخذ كل الدعم المؤسسي للأمم المتحدة وتعيد توجيهه نحو سياسة ربما لديها فرصة للتغيير.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk